محصلة إيجابية للسوق .. 25٪ ارتفاعا في القيمة السوقية

«بورصة الكويت» تودّع 2019 بمكاسب 7,3 مليارات دينار

شريف حمدي

- متوسط السيولة اليومي قفز لـ 32 مليون دينار ارتفاعاً من 17 مليوناً
- 7,7 مليارات دينار حجم السيولة بارتفاع 93٪ مقارنة مع 4 مليارات العام الماضي

حققت بورصة الكويت العديد من المكاسب خلال 2019 الذي انقضى بالأمس، وكان حافلا بالإنجازات، تجلت في ترقيتها إلى مصاف الأسواق الناشئة من خلال الانضمام الفعلي لمؤشر ستاندر آند بورز داو جونز، والترقية الرسمية لمؤشر MSCI، كما استكملت مسيرة التطوير من خلال إطلاق الدفعة الأولى من المرحلة الثالثة.

وتصدرت الكويت بورصات الخليج من حيث المكاسب المحققة بنهاية العام، وذلك بارتفاع مؤشر السوق الأول بـ 33٪ مستفيدة من الترقيات المذكورة أعلاه، وحقق السوق السعودي مكاسب لافتة، فيما حققت بورصة دبي مكاسب بنسبة 9٪، وحقق سوق أبوظبي مكاسب بنسبة 3٪، وارتفع سوق البحرين 20٪، كما ارتفع سوق قطر بـ 1٪، فيما تراجع سوق مسقط بنسبة 8٪ بنهاية العام.

وكان للإنجازات المحققة خلال العام انعكاسات واضحة على مجمل أداء البورصة الكويتية خلال 2019، وذلك على مستوى المؤشرات والمتغيرات وفي مقدمتها القفزة الهائلة المحققة على مستوى القيمة السوقية.

إذ ارتفعت القيمة السوقية للبورصة خلال 2019 من نحو 29,013 مليار دينار إلى 36,345 مليار دينار بمكاسب 7,3 مليارات دينار بنسبة 25,3٪، هي الأعلى في عام منذ الأزمة المالية في 2008.

وعلى وقع استهداف العديد من الأسهم القيادية على مدار العام من قبل المحافظ والصناديق الأجنبية والمحلية، قفزت السيولة المتدفقة لبورصة الكويت بنسبة 93٪، إذ بلغت بنهاية تعاملات العام نحو 7,7 مليارات دينار بمتوسط يومي 32 مليون دينار، ارتفاعا من قرابة 4 مليارات دينار بمتوسط يومي 17 مليون دينار في 2018.

وبالنظر لمجمل الأرقام المحققة في نهاية العام الذي لملم أوراقه بالأمس، نجد ان 2019 كان عاما إيجابيا في مجمله، وذلك لعدة عوامل أبرزها ما يلي:

● شهدت البورصة الكويتية نشاطا لافتا أغلب فترات العام، وذلك على وقع تفعيل ترقيتها للمؤشرات سالفة الذكر، فضلا عن مراجعة فوتسي، وهوما نتج عنه استقطاب سيولة كبيرة خلال العام.

● تحسن أسعار النفط الكويتي واقترابه من مستوى 70 دولارا للبرميل، مما كان له انعكاسات إيجابية على مجمل أداء البورصة وعزز من أدائها الإيجابي.

● حققت الشركات الكويتية المدرجة نموا بالأرباح حتى نهاية الأشهر الـ 9 من العام الحالي بلغ 1,4 مليار دينار بنمو 5٪، مما يعزز قدرة الشركات على مواصلة توزيعات الأرباح بعد نهاية العام، وهو ما ساهم في الإقبال على اسهم البورصة. وعلى مستوى أداء المؤشرات خلال العام، كانت الحصيلة كالتالي:

● ارتفع أداء مؤشر السوق العام بنهاية 2019، بنسبة 23,7٪ بعد ان حقق 1203 نقاط مكاسب لينهي تعاملات العام عند 6282 نقطة ارتفاعا من 5079 نقطة.

● كما ارتفع مؤشر السوق الأول بنسبة 33٪ بعد ان حقق 1708 نقاط مكاسب ليصل إلى 6975 نقطة، ارتفاعا من 5267 نقطة.

● ارتفع مؤشر السوق الرئيسي بنسبة 3,6٪ بمكاسب 172 نقطة ليصل إلى 4910 نقاط ارتفاعا من 4738 نقطة.

«كميفك» صانع سوق اعتباراً من 5 يناير

وافقت بورصة الكويت على تسجيل شركة الكويت والشرق الأوسط للاستثمار المالي «كميفك» كصانع سوق على أن يزاول نشاطه اعتبارا من يوم الأحد 5 يناير 2020.

وقالت البورصة في بيان على موقعها الرسمي، إن الأوراق المالية المسجل عليها محل نشاط صانع السوق بالنسبة لـ «كميفك» هي شركة أسيكو للصناعات، وشركة التمدين العقارية، والمدرجتان ببورصة الكويت.

«أسواق المال» توافق على نشرة اكتتاب سندات «سلطان»

أعلنت «مركز سلطان» للمواد الغذائية عن موافقة هيئة أسواق المال الكويتية على نشرة الاكتتاب الخاص بسندات دين قابلة للتحويل إلى أسهم عادية في رأسمال الشركة بقيمة لا تتجاوز 15 مليون دينار.

وقالت «مركز سلطان» في بيان للبورصة، إن الموافقة جاءت مشروطة بأن تتقيد الشركة بالمواد الخاصة الملزمة للهيئة بهذا الخصوص.

وستقوم الشركة بالتنسيق مع مدير الإصدار لاستكمال إجراءات الاكتتاب والإفصاح عن أي تطورات جوهرية في حينها.

ضم شركاته إلى السوق الرئيسي اعتباراً من 9 فبراير 2020

رسمياً.. «البورصة» تلغي سوق المزادات

محمد العصيمي

أصدرت شركة بورصة الكويت قرارا جديدا يقضي بتعديل عدد من مواد كتاب قواعد البورصة، حيث جاء أبرزها وقف العمل في سوق المزادات الى حين قيام شركة البورصة بوضع ضوابط جديدة للعمل به او تغييره الى سوق آخر، كما أوقفت البورصة سريان الأحكام المتعلقة بسوق المزادات والمشار اليها في هذه القواعد.

وأوضحت البورصة في تعميم أصدره الرئيس التنفيذي لشركة البورصة محمد العصيمي انه سيتم نقل الشركات المدرجة حاليا في سوق المزادات الى السوق الرئيسي اعتبارا من 9 فبراير 2020، واشارت الى أن تقسيم السوق سيكون من دون الاخلال بحكم المادة 1 2 9 من دون هذه القواعد، ويجوز التقدم للإدراج في البورصة في السوقين الاول او الرئيسي، ولا يجوز الادراج ابتداء في سوق المزادات، ومع ذلك يجوز للبورصة نقل الشركات المدرجة من السوق الأول والسوق الرئيسي الى سوق المزادات، وذلك وفقا للمعايير المبينة في الفصل الثامن من هذه القواعد، على أن تدرج الصناديق في لوحة خاصة بها منفصلة عن الأسواق الاخرى.

وإشارة الى أنه يجب على كل شركة مدرجة القيام في كل حين بالوفاء بمتطلبات الافصاح التي تتطلبها الهيئة او البورصة بموجب اللائحة او هذه القواعد، وذلك دون الاخلال بأي من الالتزامات الملقاة على الشركة المدرجة الواردة بالكتاب العاشر (الافصاح والشفافية) والكتاب الثاني عشر (قواعد الادراج) من اللائحة، على كل شركة مدرجة الافصاح في البورصة عن البيانات المالية المرحلية المراجعة والبيانات المالية السنوية المدققة، كما تلتزم الشركة المدرجة بالإفصاح عن ملخص تلك البيانات، وذلك وفق النموذج المعد لهذا الغرض من البورصة.

وتنص التعديلات على ان تقوم الشركة المدرجة بالسوق الاول بالإفصاح قبل جلسة التداول عن عقدها لمؤتمر المحللين مع الحاق العرض التقديمي وتفصح عما اذا تم تداول معلومات جوهرية اثناء المؤتمر من عدمه، وفي الحالة الاولى يتعين الإفصاح عن تلك المعلومات.

فيما تلتزم الشركة المدرجة بالسوق الاول بتقديم وعرض محضر المؤتمر باللغتين العربية والانجليزية خلال 3 أيام من انعقاده على النحو المقرر بالبند رقم 4 من المادة 8 4 2 من هذه القواعد، بالإضافة الى تزويد البورصة بصورة من محاضر اجتماع الجمعيات العامة خلال اسبوعين من تاريخ انعقادها.

كما تلتزم الشركات المدرجة في السوق الاول بتخصيص وحدة او ادارة حسب هيكلها التنظيمي تكون مسؤولة عن علاقات المستثمرين، وذلك على النحو المقرر بالبند رقم 8 من المادة رقم 8 4 2 من القواعد، وتلتزم الشركة المدرجة بتحديث بياناتها على موقع البورصة الالكتروني بإدخال اسم الموظف المختص او المسؤول عن وحدة او ادارة علاقة المستثمرين، واي تغيير يطرأ على تلك البيانات.

ويتعين على كل الشركات المدرجة التقدم بالإفصاح عن بياناتهم المالية وفقا لما يلي: البيانات المالية السنوية المدققة خلال 90 يوما من تاريخ نهاية السنة المالية للشركة، والإفصاح عن البيانات المالية المرحلية المراجعة خلال 45 يوما من تاريخ انتهاء الفترة المالية.

ومن بين التعديلات، عقد مؤتمر بشكل ربع سنوي للمحللين خلال 5 ايام بعد اصدار البيانات المالية المرحلية والسنوية، على ان يتضمن اعلان البيانات المالية موعد هذا المؤتمر، ويتم الافصاح عن محضر المؤتمر باللغتين العربية والانجليزية خلال 3 ايام من تاريخ انعقاده، مع ارفاق العرض التقديمي الخاص بالمؤتمر، بالإضافة الى الافصاح عما اذا تم ابداء معلومات جوهرية اثناء المؤتمر من عدمه، وفي هذه الحالة يتعين الافصاح عن تلك المعلومات على الموقع الالكتروني للبورصة في موعد اقصاه 40 دقيقة قبل جلسة التداول التالية للمؤتمر.

الوافدون بالكويت حولوا أموالاً بـ 3,1 مليارات دينار

إنفاق الكويتيين في السفر.. 3,8 مليارات دينار في 9 أشهر

أحمد مغربي

فيما سافر عبر مطار الكويت الدولي أكثر من ربع مليون مسافر خلال عطلة رأس السنة وفقا لإحصائية صادرة عن «الطيران المدني»، كشف بنك الكويت المركزي ان انفاق الكويتين على السفر في الخارج بلغ 3,8 مليارات دينار خلال الأشهر التسعة الاولى من العام 2019، حيث بلغ إنفاق الكويتيين على السفر في الخارج نحو 1,37 مليار دينار في الربع الاول و1,47 مليار دينار في الربع الثاني و1 مليار دينار في الربع الثالث.

وكانت دراسة صادرة عن منظمة السياحة العالمية أكدت أن المواطن الكويتي ينفق سنويا نحو 12٪ من دخله على السياحة والسفر والترفيه خارج البلاد.

من جهة ثانية، كشفت احصائية «المركزي» التي حصلت «الأنباء» على نسخة منها انه على الرغم من انخفاض تحويلات العاملين خلال الربع الثالث من 2019 لتبلغ مليار دينار، إلا ان الوافدين في الكويت حولوا نحو 3,1 مليارات دينار خلال فترة الاشهر التسعة الأولى من العام.

ووفقا للاحصائية، فإن تحويلات الأجانب العاملين في الكويت خلال الربع الاول بلغت 947,9 مليون دينار وفي الربع الثاني بلغت 1,2 مليار دينار.

وأشارت أن متوسط تحويل الوافدين في الكويت شهريا يبلغ 350 مليون دينار (نحو 3,2 ملايين وافد)، حيث يصل متوسط تحويلات الوافد شهريا ما قيمته 100 دينار.

إلى ذلك، قالت الاحصائية ان الكويت باعت نفطا خلال فترة الاشهر التسعة الاولى بقيمة 13,4 مليار دينار، حيث بلغت قيمة الصادرات النفطية في الربع الثالث من العام نحو 4,2 مليارات دينار بانخفاض عن مبيعات الربع الثاني والتي سجلت خلاله نحو 4,7 مليارات دينار.

وفي مقابل الصادرات، بلغت واردات الكويت من السلع 6,5 مليارات دينار خلال 9 أشهر، وتستورد الكويت سلعا بنحو 2,2 مليار دينار كل 3 أشهر في المتوسط، وتسجل الصين والولايات المتحدة الأميركية والإمارات واليابان أكبر الدول التي تستورد منها الكويت سلعا.

واستعرض «المركزي» أبرز التطورات في ميزان مدفوعات الكويت للربع الثالث من 2019، حيث تظهر البيانات أن الحساب الجاري (الذي يبين خلاصة المتحصلات والمدفوعات فيما بين الاقتصاد المحلي والاقتصادات الأخرى فيما يتعلق بمعاملات السلع والخدمات والدخل) سجل فائضا خلال الربع الثالث من عام 2019 بلغ نحو 1,3 مليار دينار، مقابل فائض بلغ نحو 2,8 مليار دينار خلال الربع السابق، بانخفاض قيمته 1,4 مليار دينار ونسبته 53,0٪.

ويعزي «المركزي» انخفاض فائض الحساب الجاري بصفة أساسية إلى انخفاض قيمة إجمالي المتحصلات المدرجة في الجانب الدائن من الحساب الجاري بقيمة بلغت نحو 2,2 مليار دينار وبنسبة 24,3٪ مقارنة بالربع السابق من جهة، وانخفاض قيمة إجمالي المدفوعات المدرجة في الجانب المدين من الحساب الجاري بما قيمته نحو 756,8 مليون دينار وبنسبة 11,8٪ مقارنة بالربع السابق من جهة أخرى، كما تظهر البيانات الأولية انخفاض قيمة فائض الميزان السلعي خلال الربع الثالث لعام 2019 بنحو 442,1 مليون دينار أو ما نسبته 14,7٪ مقارنة بالربع السابق، لتبلغ قيمة هذا الفائض نحو 2,5 مليار دينار، مقابل نحو 3 مليارات دينار خلال الربع السابق.

وسجل حساب الخدمات (صافي قيمة المعاملات المرتبطة بالخدمات فيما بين المقيمين وغير المقيمين، وتشمل خدمات النقل، والسفر، والاتصالات، والإنشاءات، وخدمات أخرى، إضافة إلى الخدمات والسلع الحكومية) انخفاضا في قيمة العجز خلال الربع الثالث من عام 2019 بما قيمته 313,0 مليون دينار وبنسبة 17,1٪ ليصل إلى نحو 1,5 مليار دينار مقارنة بعجز بلغت قيمته نحو 1,8 مليار دينار خلال الربع السابق.

وفيما يتعلق بتطورات الحساب المالي (الذي يسجل معاملات تبادل أصول وخصوم مالية بين المقيمين وغير المقيمين في الاقتصاد المحلي) لميزان مدفوعات الكويت خلال الربع الثالث من عام 2019، فقد بلغ صافي قيمة الموجودات الخارجية للمقيمين المدرجة ضمن هذا الحساب نحو 530,4 مليون دينار خلال الربع الثالث من عام 2019، مقابل نحو 1,9 مليار دينار خلال الربع السابق، بانخفاض قدره 1,4 مليار دينار.

ونتيجة للتطورات في الحسابات الرئيسية للميزان، سجل الوضع الكلي لميزان مدفوعات الكويت خلال الربع الثالث لعام 2019 فائضا بلغت قيمته نحو 263,6 مليون دينار، مقابل عجز بلغت قيمته نحو 9,7 ملايين دينار خلال الربع السابق.

وبنظرة أكثر شمولية إلى وضع ميزان مدفوعات الكويت تأخذ في الاعتبار التغير في صافي قيمة الموجودات الخارجية لبعض الجهات المسجلة ضمن بند «الحكومة العامة»، بالإضافة إلى قيمة إجمالي الأصول الاحتياطية لبنك الكويت المركزي (تغير)، فإن الوضع الكلي لميزان المدفوعات بالمفهوم الواسع يظهر فائضا يقدر بنحو 776,4 مليون دينار خلال الربع الثالث لعام 2019، مقابل عجز بلغت قيمته نحو 218,8 مليون دينار خلال الربع السابق له.

- المواطن الكويتي ينفق 12٪ من دخله على السياحة والسفر والترفيه